سليم تماري وريما حمامي*

انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص

يعالج هذا المقال انتفاضة الأقصى على أرضية اتفاقات أوسلو وقمة كامب ديفيد. وهو إذ يتناول ملامحها قياساً بملامح الانتفاضة الأولى، فهو يحلل ويبلور عدداً من الاختلافات المهمة. وفي جملة هذه الاختلافات: بنية الصدامات نفسها؛ البعد الديني؛ دور المستعمرات؛ دور الإعلام؛ والأهم من ذلك وجود جهاز جنيني للدولة على الأرض، وتناقص دور التنظيم الجماهيري والمجتمع المدني. ويخلص المؤلفان إلى مناقشة التيارات الناشئة داخل السياسة الفلسطينية استجابة لهذه الحوادث.

لا يسع أي امرئ شاهد الانتفاضة الأولى إلّا أن يشعر بأنه أمام مشهد يتكرر أمامه. فالشبان المسلحون بالحجارة في مواجهة أعتى قوة عسكرية في الشرق الأوسط، ومسيرة الشهداء، وشعارات وبيانات الأحزاب ـ كلها تبدو استعادة للأحداث نفسها التي وقعت منذ اثني عشر عاماً. حتى عروض الشباب الملثمين تذكّر بالأيام الأخيرة للانتفاضة الأولى. لكن وتيرة الأحداث أكثف هذه المرة، والمجازر أعنف، وردات الفعل أسرع، والتغطية الإعلامية أكثر تركيزاً. فخلال أسابيع، كانت لغة الانتفاضة قد طغت على خطاب الحياة اليومية.

وكما في الانتفاضة الأولى، فإن حدثاً درامياً في إطار الجمود الدبلوماسي، هو الذي أطلق ردة فعل على أرض كانت ناضجة للانفجار. ففي سنة ١٩٨٧، كانت الشرارة المباشرة هي إقدام مستوطن على قتل طالبة فلسطينية، ومقتل سبعة عمال في اصطدام سيارة في غزة، على خلفية قمة عربية مخيبة للآمال؛ وفي سنة ٢٠٠٠، كان الصاعق المباشر زيارة أريئيل شارون للحرم الشريف في ٢٨ أيلول / سبتمبر وإطلاق الرصاص على المتظاهرين ضد الزيارة على خلفية انهيار قمة كامب ديفيد الثانية في تموز / يوليو. لكن في كلتا الحالين على المرء أن ينظر إلى ما هو أبعد من الحدث الآني، إلى العوامل الكامنة التي سببت

* سليم تماري، مدير مؤسسة الدراسات المقدسية. ريما حمامي، أستاذة مساعدة في علم الإناسة في جامعة بير زيت ومنسقة مركز دراسات المرأة في الجامعة.

والكاتبان يشكران بشارة دوماني على ملاحظاته النقدية في شأن هذا المقال، الذي ظهر في صيغة أقدم عهداً منه في مجلة *MERIP* في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠.

الانتقال المفاجئ من منظومة سيطرة رتيبة إلى أعمال تمرد شامل انجرف فيه الشبان والشابات الذين أصبحوا مستعدين لأن يضحوا بحياتهم من أجل إنهاء الوضع القائم.

والاختلافات الجوهرية بين الانتفاضة الأولى والثانية تكمن في السياق السياسي والدبلوماسي الذي تغير تغيراً عميقاً بين الانتفاضتين، وفي النتائج التي نجمت عنهما. فقد اندلعت الانتفاضة الأولى في وقت غاب فيه أي اتصال بين الحركة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، ولم يكن ثمة أفق لأية اتصالات كهذه. وكانت قوى منظمة التحرير الفلسطينية قد تبعثرت عقب اجتياح إسرائيل العسكري للبنان سنة ١٩٨٢، وكان الجيش الإسرائيلي يسيطر سيطرة تامة على امتداد الأراضي المحتلة ويخضعها لظروف الاستعمار المباشر. وقد عززت الانتفاضة بصورة ملحوظة وضع القوى السياسية "الداخلية"، ومكانة المجتمع المدني ومنظماته الجماهيرية، واتخذت شكل عصيان مدني نضالي غير مسلح، ونجحت في أن توصل إلى مدارك النخبة العسكرية الإسرائيلية ـ والمجتمع الإسرائيلي عامة ـ القناعة بأن فلسطين لا يمكن أن تُحكم حكماً اسعمارياً مباشراً. وأدخلت الانتفاضة قطاعاً كبيراً من المجتمع اليهودي في عملية استبطان للنفس، ثم التوجه نحو الانسحاب. كما أنها دفعت بالمجلس الوطني الفلسطيني إلى أن يتبنى، في اجتماع عقده في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ في الجزائر، حل الدولتين المستند إلى قرار التقسيم (١٩٤٧).

أيام الانتفاضة الأولى كان الفلسطينيون يخضعون للحكم الإسرائيلي، لكن كان لديهم مجتمع مدني دينامي وقيادة داخلية هلامية اليهكل (القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة) كانت منظمة التحرير توجهها، أو تحاول توجيهها عن بعد من تونس. أمّا اليوم، فثمة هيكلية فعلية للدولة على الأرض تحكم سكاناً باتوا، بعد سبعة أعوام من عملية أوسلو، موزعين على شطور متفرقة من الأراضي المحتلة مطوقة بمستعمرات في طور التوسع المستمر. والكيان الفلسطيني تهيمن عليه كوادر منظمة التحرير العائدة إلى فلسطين، وجهاز أمن مسلح، وبرلمان منتخب. لكن لا يبدو أن أياً من هؤلاء اللاعبين الجدد قادر على الفعل في هذا الوضع الحرج من التاريخ الفلسطيني. فأمامنا الآن انتفاضة يدعمها الملايين على امتداد العالم العربي، ويوصلها إلى الشارع العربي نحو عشرين محطة أقمار صناعية، لكنها لا تحظى إلّا بمشاركة محدودة من الشارع الفلسطيني نفسه. وأمامنا مجتمع مدني غائب، ومشاركة رمزية من أحزاب المعارضة، ولا توجيه يذكر من السلطة، وصمت مريب من المجلس التشريعي. فكيف يمكننا تفسير ذلك؟

أوسلو: خديعة أم تخلّ عن الوعود؟

أهم إنجاز سياسي حققته الانتفاضة الأولى كان اتفاقات أوسلو نفسها. وقد اشتملت هذه الاتفاقات، في جملة ما اشتملت عليه، على اتفاقيات المرحلة الانتقالية، واتفاق واي ريفر، وبروتوكول الخليل في ظل حكومة بنيامين نتنياهو. وكان من شأنها أن تشتمل أيضاً على اتفاقات كامب ديفيد لو أن العملية استمرت تسير على دربها الملآن بالعثرات. والطريقة التي يقرأ فيها المرء هذه الاتفاقات أساسية لفهم أسباب الصراع الحالي. والأرجح أن أوائل منتقدي أوسلو، الذين رأوا أن العملية مفضية لا محالة إلى تعزيز الاحتلال إمّا كنظام أبارتهايد[1] جديد، وإمّا كاحتلال "يتم التحكّم فيه عن بعد"،[2] إنما يرون في الأزمة الحالية إثباتاً لتحليلهم. غير أن الأهم هو كيف فهمت القيادات السياسية الاتفاقات التي وقعتها، وكيف غيرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة معناها بمرور الزمن.

كان المنطق العام لاتفاقات أوسلو نقل سلطة الحكم الإسرائيلي على الضفة الغربية وقطاع غزة نقلاً متدرجاً، تناقش في نهايته القضايا الشائكة المؤجلة كالمستعمرات، واللاجئين، والقدس، ويتم التفاوض في شأنها في سياق اتفاق على الوضع النهائي. وعلاوة على انسحاب إسرائيل الأولي من أريحا وغزة في أيار / مايو ١٩٩٤، كان على إسرائيل أن تنفذ ثلاثة انسحابات أُخرى خلال سنوات المرحلة الانتقالية الخمس. ومع أن معظم الاتفاقات لم يكن صريحاً بالنسبة إلى مساحة

أراضي الضفة الغربية التي ستعاد بمقتضى الانسحابات، فإن السلطة الفلسطينية ومؤيدي أوسلو الفلسطينيين افترضوا، في معظمهم (وربما جاز لقائل أن يقول إن حكومة رابين حملتهم على أن يعتقدوا)، أن الانسحابات ستضم معظم الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، باستثناء بعض المناطق التي تتم معالجتها في مفاوضات الوضع النهائي (القدس والمستعمرات)، إضافة إلى ما وصف على نحو مبهم بـ "المنشآت العسكرية".

وكان أن اصطدمت هذه القراءة، المتفائلة بالمشكلات، أول ما اصطدمت بالانسحاب الثاني المحدود جداً في ظل حكومة نتنياهو. لكن، كان في وسع المتفائلين أن يعتقدوا، انسجاماً مع تفكير الإدارة الأميركية، أن من شأن عودة حزب العمل إلى الحكم أن تكون مؤشراً إلى عودة "الروحية الأصلية" للاتفاق. ولذلك كان انتخاب إيهود براك رئيساً للحكومة سنة ١٩٩٩ موضع ترحيب. غير أن المتفائلين أخفقوا، في جملة ما أخفقوا، في الالتفات إلى أن براك كان، بصفته وزيراً للداخلية في حكومة رابين، قد صوت ضد أوسلو، في وقت كانت الثقة بالاتفاق بلغت ذروتها.

كامب ديفيد

رفض براك تنفيذ المرحلة الثالثة من الانسحاب التي كان أعاد التفاوض في شأنها بنفسه في إطار اتفاق شرم الشيخ في أيلول / سبتمبر ١٩٩٩، مصراً بدلاً من ذلك على الانتقال مباشرة إلى محادثات الوضع النهائي. وكان هذا يعني أنه عند عقد قمة كامب ديفيد بين ١١ و٢٥ تموز / يوليو في واشنطن، كان على السلطة الفلسطينية أن تفاوض في شأن قضايا الوضع النهائي، مع وجود ٤٢٪ فقط من الأراضي تحت سيطرتها الكاملة أو الجزئية (سيطرة كاملة على ١٨٪، المراكز المدنية في المنطقة أ؛ سيطرة مشتركة على ٢٤٪، القرى وسواها من المناطق الآهلة في المنطقة ب). ولذا، فإن التفاهم الأصلي على أن الانسحاب من معظم الأراضي المحتلة سيتم خلال المرحلة الانتقالية كشرط مسبق للوضع النهائي، بات يتحول الآن إلى انسحاب مرتبط بتنازلات فلسطينية كبرى بشأن قضايا الوضع النهائي. وقد شكل هذا التحول النتيجة النهائية للاختلال الهائل في ميزان القوى بين الجانبين، ذلك الاختلال الذي لم يزل يلقي بظله على عملية أوسلو من أساسها.

ويجب أن نلاحظ هنا أن القيادة الفلسطينية كانت لّمحت في خطابها السياسي، منذ البداية، إلى تمييز حاد بين التنازلات التي أُكرهت على تقديمها خلال مرحلة أوسلو الانتقالية (في شأن الحركة الداخلية، والطرق الالتفافية، والترتيبات الاقتصادية، واقتسام المياه، وما إلى ذلك) وبين "الخطوط الحمر" بشأن القضايا الجوهرية متى بدأت المحادثات بشأن الوضع النهائي. ولذا، عرضت القيادة نواقص أوسلو باعتبارها أوضاعاً مرحلية أملتها الحاجة إلى إعادة منظمة التحرير الفلسطينية من منفاها إلى الوطن، وتعزيز وجود كيان فلسطيني مستقل، بحيث تتمكن بعد ذلك من الانطلاق في النضال المستمر من أجل إقامة الدولة من قاعدتها الجديدة على أرض الوطن.[٣] ومع تعاظم تنازلات المرحلة الانتقالية وإخفاقاتها، كان من المنطقي أن تشعر القيادة الفلسطينية بأنها مضطرة إلى التشبث، بأقصى قوة، بالخطوط الفلسطينية الحمر في محادثات الوضع النهائي.[٤] فعلى أحد الصعد جاء انهيار كامب ديفيد نتيجة التضارب بين هذين المنطقين المتنافسين: التوقع الإسرائيلي لمزيد من التنازلات الفلسطينية بشأن قضايا الوضع النهائي من أجل الحصول على انسحابات أوسع نطاقاً، في مقابل عجز القيادة الفلسطينية عن تقديم المزيد من التنازلات في مفاوضات الوضع النهائي بعد أن قدمت ما قدمته خلال المرحلة الانتقالية.

لكن في بعض القضايا المحددة، كانت التباينات الكبرى في وجهات النظر تحيط بما حدث في كامب ديفيد. ففي إثر القمة، سادت النظرة الرسمية الإسرائيلية (التي رددت أصداءها إدارة كلينتون)، وهي نظرة تقول إن المحادثات فشلت جراء رفض الفلسطينيين "مقترحات براك السخية". والسبب المباشر في هذا الانهيار، وفقاً لهذه النظرة المعممة على نطاق واسع، وضع مدينة القدس، ولا سيما مطالبة إسرائيل بشكل من أشكال السيادة على الحرم الشريف. وقد ظهر، مؤخراً، طيف واسع

من الدراسات عن مضمون المقترحات الإسرائيلية، وأسباب انهيار المحادثات، وعن الاستراتيجيات التكتية الكبرى الكامنة وراء سلوك إسرائيل في المفاوضات.

القدس

مع أن براك أعلن في مقابلة علنية، في آخر أيلول / سبتمبر، أنه يميل إلى حل تقوم بموجبه عاصمتان للدولتين في القدس،[٥] فإن جوهر الاقتراح الإسرائيلي المتعلق بالقدس في كامب ديفيد يوضح ما يعنيه بهذا الكلام. فوفقاً لمناحم كلاين، مستشار كبير المفاوضين الإسرائيليين شلومو بن ـ عامي، ستقوم إسرائيل بضم أهم المستعمرات في القدس الشرقية وضواحيها (التلة الفرنسية؛ غيلو؛ غفعات زئيف؛ جبل أبو غنيم؛ معاليه أدوميم؛ بسغات زئيف؛ راموت) وتوسع منطقة القدس الكبرى جنوباً حتى غوش عتسيون على مقربة من الخليل. أمّا الأحياء العربية خارج القدس الشرقية (وفي جملتها بيت حنينا، وشعفاط، والولجة) فستشكل حلقة خارجية تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، بينما تشكل الضواحي العربية الواقعة خارج المدينة القديمة مباشرة (وفي جملتها الشيخ جراح، وسلوان، ووادي الجوز) "حلقة داخلية" تتمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي الموسع. وأمّا الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، والأحياء العربية داخل المدينة القديمة، فستحظى أيضاً بهذا الحكم الذاتي الموسع، لكن إسرائيل ستحتفظ بالسيادة العليا عليها.[٦] وفي إطار هذا الترتيب، تكون مدينة القدس الكبرى مقسمة إلى بلدية عربية وأُخرى إسرائيلية، بينما تبقى مدينة مفتوحة، من دون حدود دولية وحواجز أمنية تفصل بين المجموعات السكانية.[٧] وهذا هو ما يعنيه تأييد براك لحل "العاصمتين".

ومع أن رواية أكرم هنية، أحد مستشاري الوفد الفلسطيني في كامب ديفيد، تختلف بعض الاختلاف في شأن وضع المدينة القديمة،[٨] فهي تتلاقى مع رواية كلاين فيما يتعلق بالمفاوضات بشأن مستقبل مدينة القدس في ثلاث مسائل أساسية: إصرار عرفات على السيادة الكاملة على كل المناطق الفلسطينية في القدس الشرقية؛ الاقتراح الإسرائيلي للسيادة على الحرم كان عنصراً حاسماً في إنهاء المحادثات؛ محتوى المقترحات الإسرائيلية بشأن الحرم (أي السيادة "المقتسمة عمودياً" حيث يسيطر الفلسطينيون على مرافق الحرم فوق الأرض، ويسيطر الإسرائيليون على المنطقة الواقعة تحت سطح الأرض).[٩] كانت فكرة "اقتسام" السيادة على الحرم الشريف مذهلة، ولا سيما أن أية من الحكومات الإسرائيلية السابقة (من الليكود أو العمل) لم تتقدم باقتراح كهذا من قبل. واستناداً إلى كلاين فإن "القمة انتهت عند هذه النقطة."

المستعمرات

شملت المقترحات الإسرائيلية ضم ثلاث كتل من المستعمرات (أريئيل، وعتسيون، ومستعمرات القدس الكبرى، بما فيها معاليه أدوميم). وهذا ما لم يكن في وسع الفلسطينيين أن يقبلوا به.

يسكن في المناطق المخصصة للضم ٢٥٠,٠٠٠ مستوطن من شأنهم أن يحتفظوا بالمواطنية الإسرائيلية، بينما يُحرم ٨٠,٠٠٠ ـ ١٠٠,٠٠٠ فلسطيني يقيمون بهذه المناطق حقوقهم السياسية، ولا سيما حق الانتخاب عندما يتم ضمهم إلى الدولة الإسرائيلية. والأسوأ من ذلك أن من شأن ترتيبات كهذه أن تسبغ الشرعية على تطويق القدس الشرقية تطويقاً تاماً بمساحات واسعةمن المستعمرات، وتعزل المدينةعن عمقها الفلسطيني. كما أن دمج كتل كهذه سيوسع الأراضي الإسرائيلية في خط متواصل، من مشارف القدس إلى أريحا شرقاً إلى بيت ساحور غرباً، شاطراً الضفة الغربية عملياً إلى شطرين.

اللاجئون وإنهاء الصراع

ربما كانت قضية اللاجئين، أكثر من مستقبل مدينة القدس، هي التي شكلت العقبة الأساسية في وجه نجاح قمة كامب ديفيد. ومما عرض في القمة من الجانب الإسرائيلي تنازلات رمزية في معظمها، منها إعادة بضعة آلاف من العائلات من لبنان

خلال فترة خمسة عشر عاماً تحت شعار "جمع شمل العائلة"، وتشكيل صندوق دولي لتعويض اللاجئين وتوطينهم في البلاد المضيفة. وفي المقابل، طالب الإسرائيليون بإضافة بند "وضع حد للصراع" من شأنه أن يحررهم من كل مطلب مستقبلي بشأن أي من قضايا الوضع النهائي. وهذا يعني، في إطار مسألة اللاجئين، أن أية مسؤولية إسرائيلية عن تهجير اللاجئين الفلسطينيين ستدفن إلى الأبد. ومن النتائج التي قد تنجم عن بند كهذا ضرب إسفين بين عرفات ومجتمعات الشتات الفلسطيني التي لن يتمكن في هذه الحال من تمثيلها.

وكان عوزي بنزيمان، المحلل الإسرائيلي البارز، واحداً من قلة من المصادر الإسرائيلية التي ذهبت إلى أن مسألة اللاجئين، لا القدس، هي العقبة الكبرى في وجه الاتفاق. فقد كتب يقول: "ثمة انطباع متزايد بأن براك وإن وافق في كامب ديفيد على ترك السيادة على الحرم الشريف في يد الفلسطينيين، فإن مسألة حق العودة كانت ستظل مفتوحة، وكان من المتوقع أن يرفض عرفات توقيع اتفاق سلام يشتمل على بند يعلن إنهاء الصراع والتنازل عن المطالب المتبادلة."[١٠]

ومع أنه كان ثمة طيف من العقبات الكبرى على امتداد الطريق. فإن المعلقين من الطرفين أشاروا إلى أن بند "إنهاء الصراع" كان النقطة الحاسمة التي حدث عندها انقطاع المحادثات؛ ومما لا يخلو من دلالة أن أزمة الحرم الشريف وقعت بعد ذلك. لكن لئن كانت المحادثات قد انهارت في معظمها، فلمَ إذاً المطالبة الإسرائيلية بالسيادة المشتركة على الحرم الشريف في ربع الساعة الأخير؟ إحدى النظريات تفيد أن براك كان يريد أن يقوم بلفتة حيال اليمين المتدين، ولا سيما حزب شاس المتشدد في حكومته الائتلافية المتداعية. إذ كان من شأن مطالبة كهذه أن تمنح براك نهاية بطولية مشرفةقد تعوض عن الانعكاسات السلبية المتوقع حدوثها متى سُربت المعلومات عن تنازلاته للفلسطينيين، وإن كان هؤلاء سيرفضون تلك المطالبة.

وثمة نظرية ثانية تقول إن براك ذهب إلى قمة كامب ديفيد وهومصمم على إفشالها. ولمّا كان متشككاً في قدرته على البقاء بعد تقديمه تنازلات ولو محدودة للفلسطينيين، فقد اختار أن يجعلهم يقدمون له مخرجاً من الاتفاق. هذا هو السيناريو الذي تبناه الكثير من المفاوضين الفلسطينيين، غير أن له بعض المؤيدين الإسرائيليين أيضاً. فقد ذهب تحليل قام به مؤرخ إسرائيلي إلى أن هدف إسرائيل من المشاركة في كامب ديفيد إنما كان استحداث أزمة من شأنها أن تطيح النتائج عبر استدراج الفلسطينيين إلى الرفض.[١١] وقد صاغ هذا السيناريو بوضوح دان مرغليت، وهو صحافي مقرب من القيادة الإسرائيلية، إذ كتب في ١٠ تموز / يوليو، قبل أسبوع من بدء محادثات كامب ديفيد:

"هذا ما يجب أن يحدث مع الفلسطينيين: ينبغي لبراك أن يقدم لهم مقترحات تنص على أنه مستعد لأن يقوم بتنازلات صعبة جداً على إسرائيل. فإذا ما رُفضت، فإن العالمين العربي والغربي سيدركان أن عرفات لا يختلف عن الأسد، إذ إنه في اللحظة الحاسمة، يفضل راحة الصراع الرتيب على جرأة إحلال السلام."[١٢]

التطابق بين هذا السيناريو وما جرى فعلاً من أحداث مريب حقاً. ومع أن المضمون الحقيقي للتنازلات الإسرائيلية قد يبدو هزيلاً، فإن علاقات براك العامة أفلحت بعد المحادثات في إظهار التباين بين "السخاء الإسرائيلي والتصلب الفلسطيني." والأدعى إلى الحيرة هو تلميح مرغليت، في المقال نفسه، إلى أن "مَنْ يدعو إلى حكومة وحدة وطنية يجب أن يستبطن الحاجة إلى وضع شرطين لحدوثها: مقترحات إسرائيلية سخية، ورفض فلسطيني."[١٣] لكن كان من المعلوم، طبعاً، أن تأليف حكومة وحدة وطنية (مع شارون من الليكود) سيضع حداً نهائياً لمفاوضات السلام، وربما جر حزب العمل على مواجهة مع الأميركيين. وكان من شأن الأميركيين ألّا يقبلوا بتحالف كهذا إلّا في حال اعتمد الفلسطينيون أسلوب الحرب.

مهما يكن من نيات إسرائيل، فإن مقترحات تقاسم السيادة على الحرم شكلت لحظة حاسمة في المفاوضات التي أثيرت فيها قضية دينية ـ وهي السيطرة، تحديداً، على موقع مختلَف في شأنه أشد الاختلاف ـ ثم رميت في ساحة الرأي العام. إن إثارة إسرائيل للقضية، وما أعقبها من منح حماية الشرطة لزيارة شارون إلى الموقع،

هما ما ربط الصفقة التاريخية المذلة المقدمة في كامب ديفيد بالحدث الاستفزازي الذي عبّأ الشارع ضد التسوية. وفي هذه العملية، كان من المحتم أن تتخذ الاحتجاجات والتظاهرات طابعاً دينياً.

حالة لا تطاق

الخلفية العميقة للانتفاضة الحالية هي تجربة أوسلو الفعلية التي عاشها سكان الضفة الغربية وقطاع غزة على الأرض. فالمعالم الأساسية للفترة الانتقالية المتمادية استجرت وضعاً لا يطاق بالنسبة إلى لأكثرية، ووضعاً لا يحتمل بالنسبة إلى مئات الآلاف. والأهم أن هذا الوضع لم يتحسن في ولاية إيهود براك، وإنما أحس السكان بأنه، في معظمه، تعميق للممارسات السلبية التي تسارعت في ظل ولاية نتنياهو، فما هي هذه العمليات؟

أولاً، كان هناك تعميق عملية الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من أن أوسلو نص على الحاجة إلى "الحفاظ على سلامتهما الإقليمية... كوحدة إقليمية مفردة." فالحركة بين المنطقتين ظلت مقيدة بصورة شبه تامة ما خلا قطاعات صغيرة من النخبة السياسية الفلسطينية، وإلى حد أقل لكبار التجار. وفي حين يستطيع نحو ١٠٠,٠٠٠ عامل متنقل (أقل من ٥٪ من السكان) الحصول على أذون للعمل في إسرائيل نفسها، فإنهم (كباقي السكان) لا يستطيعون الحصول على أذون للسفر إلى مناطق أُخرى من الأراضي المحتلة. أمّا ترتيبات "الممر الآمن" التي طبقت أخيراً، وعلى نحو جزئي سنة ١٩٩٩، فقد تبين أنها نظام التصاريح (أذون السفر) المكروه في قناع جديد.

وفي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة (ولا سيما في الأولى) غدت المناطق الآهلة مجزأة، ومفرَّقة بعضها عن بعض وعن الأراضي المحيطة بها. وتخترق هذه المناطق الطرق الالتفافية الإسرائيلية (لاستعمال المستوطنين وحدهم)، ومناطق أمنية يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي (المناطق ج) بحيث يمكن إغلاق أية منطقة في أي وقت. ولا ينجو السكان الفلسطينيون من السيطرة العسكرية الإسرائيلية المباشرة إلّا داخل الحدود البلدية للمدن. أمّا الذين يعيشون في بلديات قروية (المناطق ب)، أو حتى السكان الأتعس حظاً الذين يقطنون خارج الحدود البلدية (المناطق ج)، فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي ما زال قائماً بالنسبة إليهم.

وقد أدت هذه الخطة المحكمة إلى توسيع المستعمرات الاستراتيجية، وأدت الطرق الالتفافية إلى تفتيت الضفة الغربية، واستجرت إزالة القدس من الخريطة الفلسطينية عبر رفض دخول الفلسطينيين المدينة، وعبر تطويقها بمستعمرات حصينة واسعة لا تقف عند حد فصل القدس عن بقية ضواحيها في الضفة الغربية، بل تشطر الضفة نفسها إلى منطقتين كبيرتين شمالاً وجنوباً.[١٤] وقد صاحب التهويد المكثف للقدس الكبرى من خلال استقدام عشرات الآلاف من المستوطنين من داخل إسرائيل (ومن المهاجرين اليهود الجدد) حملة بيروقراطية تهدف إلى طرد السكان الفلسطينيين خارج المدينة عن طريق إلغاء أذون إقامتهم.

وخلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٩٨ وسنة ٢٠٠٠ تكثفت عملية التقطيع الداخلي عبر تسارع توسيع المستعمرات، وعبر الاندفاع إلى تعزيز المستعمرات غير المتواصلة بتحويلها إلى كتل كبرى بحيث يُقَيَّض لها البقاء بعد محادثات الوضع النهائي. والأسوأ من كل هذا، الطريقة التي تحولت بها المنطقة ج، القليلة السكان، والتي تشكل معظم الأراضي الزراعية الفلسطينية، إلى منطقة مشرعة على أطماع المستوطنين ليستولوا عليها. وقد سارت عمليات مصادرة الأراضي لتوسيع المستعمرات في المنطقة ج جنباً إلى جنب مع تسارع عمليات هدم المنازل لتشجيع هجرة المزيد من السكان، بينما تتواصل هجمات المستوطنين على المزارعين الذين يحاولون جني محاصيل الزيتون خلال موسمي سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٠، بحيث أصبحت رتيبة.[١٥]

الانتفاضتان

مع أن الوضع العام هو الذي أفضى إلى الانتفاضة الحالية، فإن عوامل متنوعة أدت إلى عواقب محددة، بحيث شكلت معالم هذه الانتفاضة وتوجهها بطرق تجعلها مختلفة عن سابقتها. فمن

ذلك أن الانتفاضة الأولى استجرت، على الصعيد الميداني، صدامات داخل المراكز الحضرية بين أهل المدن إجمالاً وبين الجيش الإسرائيلي وحرس الحدود. ولذلك كانت أوسع انتشاراً، وأعصى على السيطرة. أمّا الانتفاضة الحالية ـ ما خلا القدس وبعض الصدامات الباكرة في المناطق العربية وفي مدن إسرائيل المختلطة ـ فهي تتكون من صدامات عند حواجز التفتيش ومناطق التماس بمداخل المدن الفلسطينية، أو حول محاور طرق المستعمرات (محور طرق نيتساريم) والمواقع الدينية (قبر يوسف، وقبر راحيل). والنتيجة الأساسية لهذه الجغرافيا الجديدة هي أن الجيش الإسرائيلي أقدر على حصر الانتفاضة في مواضع معينة وحماية نفسه داخل مواقع استراتيجية آمنة. وقد سمحت جغرافيا "جبهة المعركة" بعسكرة متزايدة للصدامات. ويشير أوري أفنيري إلى أنه بينما تعلن المصادر العسكرية استخدام الطوافات، والصواريخ، والدبابات، فهي تسكت عن استعمال سلاحها الأساسي: القناصين. "فالقناصون مدربون على النظر إلى جمع من المتظاهرين، واختيار هدف، والتسديد، وإصابة الرأس أو الجزء الأعلى من البدن."[١٦] والقتلى الفلسطينيون الثلاثمئة والخمسون قُتلوا، في أغلبيتهم، على هذا النحو.

وثمة تميُّز آخر عن الانتفاضة الأولى، وهو وجود قوات أمن فلسطينية مسلحة (قوامها ٤٠,٠٠٠ شرطي فلسطيني تحت السلاح). وهذا يتيح، في جملة ما يتيح، مبررات أقوى لاستعمال القوة العسكرية الإسرائيلية، وإن كانت قوات الأمن الرسمية الفلسطينية لم تتدخل في الاشتباكات إلّا نادراً. لا بل إن أكثرية العمليات المسلحة تقودها كوادر من تنظيم فتح، وهو تسمية فضفاضة تضم كوادر شارع فتح (وهم غالباً ما يحملون أسلحة مرخصة بصورة فردية)، وعناصر من قوات الأمن الوقائي التابع للسلطة الفلسطينية.[١٧] والعمليات العسكرية الفلسطينية لم تفلح في إجلاء الجيش الإسرائيلي إلّا عن موقع واحد (ضريح يوسف في نابلس)، وكان من الممكن أن يحدث هذا من دون تدخل هذه القوات نظراً إلى هشاشة الموقع. أمّا في معظم الحالات الأُخرى حيث تورطت الكوادر المسلحة في اشتباكات في خضم تظاهرات مدنية، فسرعان ما كانت تتعالى المطالبة بانسحابهم، لأن النتيجة الأساسية كانت أن ذلك يفسح للقناصين الإسرائيليين مجال أن يصيبوا عدداً أكثر من المتظاهرين.[١٨]

خلال الشهر الثاني من الانتفاضة، اتخذت الأعمال العسكرية الفلسطينية منحى استراتيجياً جديداً، فتحول تركيزها من التظاهرات إلى المستعمرات (ولا سيما مناطق غيلو، ونيتساريم، وبسغوت). والواقع، أن بروز المستوطنين والمستعمرات كمكونات أساسية في الصدامات الحالية يشكل فارقاً مهماً آخر بين الانتفاضتين. ففي الأولى كانت الجماهير غير المسلحة تخشى إثارة غضب المستوطنين الجيّدي التسليح والمدعومين من الدولة، ولذلك قلّ ما كانت الصدامات تستهدفهم. لكن سبب التغير في الانتفاضة الحالية ليس مجرد انخفاض حاجز الخوف. ففي الأعوام الاثني عشر منذ الانتفاضة الأولى ازداد عدد المستوطنين ازدياداً درامياً، كما أن توسيع المستعمرات غالباً ما امتد إلى جوار بعض المراكز المدنية الفلسطينية. فقد أدرك الفريقان إدراكاً ملموساً أن المستعمرات هي حجر الزاوية في قدرة إسرائيل على التمسك بمناطق واسعة من الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة ما بعد الوضع النهائي، وإدامة احتلالها العسكري.

وبينما برزت حركة حماس خلال الانتفاضة الأولى بروز قوة سياسية أساسية في الداخل، فإن الطابع الديني لتلك الانتفاضة كان مكتوماً نسبياً. وبالمقارنة فقد أدى الدين دوراً رمزياً وتعبوياً مهماً في الانتفاضة الحالية، وإن كانت مشاركة حركة حماس محدودة كثيراً (حتى وقت إعداد هذا المقال)، وتنحصر في رفع أعلام الحركة في مسيرات التشييع.[١٩] وبدلاً من ذلك، فإن الصدامات تسودها الجماعات غير الدينية (ولا سيما فتح، لكن مع حضور ظاهر للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسواها من التنظيمات اليسارية).

ومع ذلك، ونظراً إلى أن شرارة الانتفاضة كانت الأقصى، فإن الحمية الدينية كانت البعد البارز الذي ابتلع الصراع كله في بعض الأحيان. ويمكن مشاهدة ذلك في كلام الشارع السياسي اليومي، وفي تركيز السلطة الفلسطينية على الموضوعات

الإسلامية في الصراع بشأن القدس. كما يمكن رؤيته في ردات فعل الشارع الإسرائيلي. فبعد هجوم الفلسطينيين على مقام يوسف في نابلس، أحرق الإسرائيليون مساجد في طبرية وعكا، وحاولوا إحراق بعض المساجد في يافا؛ ثم أحرق الفلسطينيون كنيس أريحا. وفي بداية الأسبوع الثالث من الانتفاضة، استخدم عدة خطباء خطبة الجمعة ـ التي بثتها التلفزة الفلسطينية على أوسع نطاق في ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ـ ليركزوا على البعد الإسلامي ـ اليهودي للنزاع. وفي غزة ونابلس، هاجمت عناصر دينية عدة مقاه ومتاجر تبيع المشروبات الروحية. وفي حين جاءت ردة الفعل الرسمية الوحيدة من وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية الذي دان هذه الأعمال ودعا إلى الوحدة الوطنية،[٢٠] فإن الكثيرين من المثقفين الفلسطينيين عبّروا عن معارضتهم تحويل الصراع القومي إلى صراع طائفي.[٢١] ومن الملامح السلبية لهذه الانتفاضة تراجع المظاهر الوطنية والدنيوية، وتعزيز الملامح المذهبية والطائفية للصراع.

البعد الديني هو ما عبأ أساساً الفلسطينيين داخل إسرائيل، وأفضى إلى موجة من الصدامات. وخلافاً للانتفاضة الأولى، فإن شدة الاحتجاجات الفلسطينية الجماهيرية ومداها داخل إسرائيل، أديا إلى قطيعة كبرى بين المواطنين العرب واليهود إذ اتُهم العرب بأنهم يحاولون "محو الخط الأخضر"، أو حتى تشكيل طابور خامس.[٢٢] وخلال الأسبوع الأول من الصدامات قُتل ١٤ متظاهراً عربياً في إسرائيل. وأعقب ذلك هجمات منظمة على الفلسطينيين في مدينة الناصرة، وصدامات كبرى بين العرب واليهود في عكا، وحيفا، ويافا، واللد. ولأول مرة منذ حوادث يوم الأرض سنة ١٩٧٦، قطعت الطرق الإسرائيلية الكبرى في محيط القرى العربية في الجليل، وحتى لفترة محدودة الطريق الساحلي (قرب جسر الزرقا). كما أن حدة هذه الاحتجاجات تشير إلى إخفاقات أوسلو بالنسبة إلى الفلسطينيين داخل إسرائيل. فاستبعادهم عما يسمى ثمار عملية السلام قد أدى إلى نشوء تركيز جديد على الاندماج المدني التام داخل الدولة الإسرائيلية. كما أن إخفاق الدولة والقيادة الإسرائيليتين في تخطي مقاربتهما التقليدية للمواطنين العرب واتخاذ الخطوات لجعل إسرائيل "دولة لكل مواطنيها" كان العامل الحاسم الذي شكل أساس التظاهرات الأخيرة.

وثمة فارق كبير آخر بين الانتفاضتين، هو دور وسائل الإعلام التي أدت أدواراً متنوعة ومتناقضة في انتفاضة الأقصى. فخلال الانتفاضة السابقة، لم يكن يتوفر للفلسطينيين إلّا وسائل الإعلام والبث الإسرائيلية، وإلى حد أقل الأردنية، أو المصرية. وباستثناء "صوت القدس"، إذاعة الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة حينذاك، لم يكن أمام الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى إلّا الصحف المحلية الخاضعة للرقابة المشددة أداةً لنشر آرائهم وتحليلاتهم ـ ومن هنا كان الاعتماد على الوسائل الشعبوية، كالمناشير، والكتابات على الجُدُر لإعطاء التوجيهات السياسية للشارع. لكن هذه المرة هناك، طبعاً، الإعلام الرسمي الفلسطيني (تلفزة فلسطين وصوت فلسطين)، وأعداد لا تحصى من محطات التلفزة والإذاعة المحلية المستقلة، إضافة إلى المحطات الفضائية العربية ـ وربما كانت هذه من أبرز الفوارق. ونظراً إلى عدم وجود أية استراتيجيا توجيهية واضحة للانتفاضة لدى السلطة الفلسطينية، فإن وسائل الإعلام الرسمية لم تُستخدم لإعطاء التوجيه أو التعليمات لجماهير السكان، وإنما اقتصر دورها، في معظمه، على التعبئة وتقديم سيل متواصل من التقارير الإعلامية عن الأحداث الدامية، تتخلله الموسيقى ومقابلات مع رموز وطنية. ولمّا كانت هذه هي الحال، فإن القصف الإسرائيلي الجوي لمنشآت الإذاعة والتلفزة الفلسطينيتين لم يكن له أية غايات استراتيجية واضحة.[٢٣]

لا شك في أن المحطات الفضائية العربية قد خلفت أثراً حاسماً في الشارع. ونظراً إلى انخفاض النفقات المحلية لإنتاج الصحون اللاقطة للمحطات الفضائية، فإن الفضائيات أصبحت من الملامح الملازمة للمشهد. فمحطات الجزيرة (قطر)، والمستقبل والـ LBC (بيروت)، والـ MBC (لندن)، والـ ANN (إسبانيا)، أصبحت أسماء مألوفة في كل منزل، وصار لجميعها مراسلون محليون باتوا في حكم النجوم السينمائية. وهي توفر تغطية إعلامية محترفة وشبه متواصلة للوضع

في الميدان، فضلاً عن أمر آخر لا يقل أهمية وهو السيل المطرد من المناقشات مع المحللين والزعماء الفلسطينيين والعرب. والحقيقة أن هذه المحطات (ولا سيما الجزيرة) هي التي ساعدت الجمهور المحلي على تحديد معنى الانتفاضة وأهدافها.

كما أن المحطات الفضائية ساهمت في تحويل الانتفاضة إلى حدث إقليمي من ناحيتين مهمتين. فمن ناحية، أدت دوراً محورياً في تعبئة الرأي العام العربي عبر تقديم تغطية مكثفة تتخطى كل ما هو مسموح به في محطات التلفزة التابعة للدولة. وقد أدى ذلك إلى نسبة أكبر من التضامن العربي مما حدث في الانتفاضة الأولى.[٢٤] فهذه الصورة المدوية للتضامن الجماهيري العربي تبث إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الأقمار الصناعية. وكان من نتيجة ذلك أن الفلسطينيين لم يشعروا منذ أوج الناصرية بأن العالم العربي بأسره (إن لم نقل أنظمته) معهم. ومن ناحية أُخرى، ساهمت وسائل الإعلام العربية أحياناً في تصوير الانتفاضة أنها صراع ديني لا نضال وطني.

ومن الخيبات الكبرى في الانتفاضة الحالية العجز شبه الكلي عن الحصول على أُذن منصفة للجانب الفلسطيني في الإعلام الغربي. فصورة الطفل محمد الدرة المثيرة، وهو يتقوقع وراء والده تحت وابل من الرصاص، كانت قوية بما يكفي لتنطق بنفسها، لكنها سرعان ما زالت جراء توالي الصور الكثيرة لسحل جنديين إسرائيليين في رام الله. إن إخفاق السلطة الفلسطينية في انتهاج استراتيجيا إعلامية للتأثير إيجابياً في الرأي العام الغربي ليس أمراً جديداً، ولا مدهشاً، نظراً إلى أن الزعماء الفلسطينيين قلما كانوا ينظرون إلى الرأي العام الغربي كعنصر مهم في الخريطة السياسية.

وكما في الانتفاضةالأولى، فإن تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل هي موطن ضعف خطر يمكن أن تستعمله إسرائيل، وهي تستعمله، لقمع المقاومة الطويلة الأمد. لكن ثمة اختلاف كبير هذه المرة، وهو أنه بالإضافة إلى مواطن الضعف القديمة (الاعتماد على شبكتي المياه والكهرباء الإسرائيليتين؛ التبعية لأسواق العمل الإسرائيلية التي ظلت تستخدم حتى الصدامات الأخيرة نحو ٢٠٪ من القوى العاملة الفلسطينية)، ثمة جملة من مواطن الضعف الجديدة التي نشأت جراء عملية أوسلو. فمن ذلك أن هناك الآن قطاعاً عاماً كبيراً يستخدم نحو ١٥٠,٠٠٠ عامل يعتمدون مباشرة على السلطة الفلسطينية في رواتبهم. لكن ٦٣٪ من مداخيل السلطة الفلسطينية تستمد من ضرائب القيمة المضافة التي يجب أن تدفعها إسرائيل بمقتضى نظام الضرائب المقتسمة، الذي كان جزءاً من اتفاقات أوسلو.[٢٥] كما أن إسرائيل قد جمدت، فعلاً، هذه الدفعات منذ تشرين الأول / أكتوبر، الأمر الذي جعل الاستمرار في دفع الرواتب أمراً غير مضمون.[٢٦] وكذلك تتعرض المصالح الأُخرى التي نشأت منذ أوسلو للعطب أيضاً. وهي تشتمل على "الشرائح الاقتصادية الجديدة" الصغيرة الحجم والكبيرة النفوذ التي برزت منذ أوسلو، والتي تمكنت من خلال علاقاتها القوية بالقيادة السياسية من ولوج "القطاع الخاص". ولعل خير الأمثلة المعروفة للمصالح الجديدة هو كازينو أريحا، الذي حصد حتى إغلاقه في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر (وما عقب ذلك من قصفه بالطوافات العسكرية الإسرائيلية) ملايين الدولارات شهرياً لمصلحة مستثمريه الفلسطينيين من القطاع الخاص وشبه الرسمي وشركائهم النمسويين. وإضافة إلى الكازينو تأتي مجموعة من المصالح الجديدة، كالفنادق والمنتجعات، وشركات الإعلان والاتصالات، وشركات التعهدات الكبرى، التي نمت بفضل استثمارات الجهات المانحة في البنى التحتية. وهذه كلها تمثل استثمارات رأسمالية كبرى عرضة للخطر الآن. والأهم من ذلك أنها تمثل مصالح اقتصادية لطبقة تتمتع بنفوذ سياسي واسع.

ومما بات عرضة لمخاطر العقوبات الاقتصادية الإسرائيلية الجماعية "استثمارات السلام" التي تمولها الجهات الدولية الكبرى المانحة، والتي انتشرت ونمت منذ الانتفاضة الأولى (يوم كانت الجهات الدولية الوحيدة الحاضرة هي الأونروا، وإلى درجة أقل برنامج الأمم المتحدة للتنمية). وقد وظفت منظمات متعددة الجنسيات، وطنية ودولية، حكومية وغير حكومية، نحو ٣ مليارات دولار منذ سنة ١٩٩٤ لتعويم عملية السلام، وفي مشاريع متنوعة. وخلال الشهرين الأولين من انتفاضة

الأقصى، بلغت خسائر الفلسطينيين (باستثناء الأضرار في الأملاك)، استناداً إلى مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة (أنسكو)، ٥٠٥ ملايين دولار، أي أكثر من ضعفين ونصف ضعف قيمة ما قدمته الجهات المانحة للسلطة الفلسطينية خلال النصف الأول من السنة.[٢٧] ومع أن أموال المانحين لحال الطوارئ بدأت تتقاطر، فإن الاستمرار في هدر استثماراتهم الاقتصادية الطويلة الأجل قد يقودهم إلى إعادة النظر في مشاركتهم.

وكما في الانتفاضة الأولى، فإن عامة الجماهير هي التي تتحمل الوطأة العظمى للعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل. وقد لاحظ مكتب أنسكو، الذي يراقب التوجهات الاقتصادية الطويلة الأمد في فلسطين، أن النسبة الأساسية للبطالة، منذ بداية الأزمة، ارتفعت من أقل من ١١٪ إلى نحو ٣٠٪، وهي مرشحة، متى أُخذت في الحسبان عواقب الانقطاع في النشاط الاقتصادي الداخلي السوي في فلسطين، لأن تبلغ ٤٠٪ على الأقل.[٢٨] وجملة القول، استناداً إلى التقرير، إن عدد الفلسطينيين الذين يعانون هذا الضرب أو ذاك من ضروب العسر الاقتصادي يبلغ ١,٣٧٠,٠٠٠ نسمة، أي ٤٥,٥٪ من مجموع السكان.

لكن لئن كان الاقتصاد الفلسطيني عرضة للعطب بسبب تخلفه، فإن الاقتصاد الإسرائيلي عرضة للعطب لأسباب معاكسة: جراء اندماجه المكثف في "الاقتصاد العالمي الجديد" وما يستلزمه ذلك من تبعية للمستثمرين الخارجيين (وهو أمر يستتبع بدوره إبراز صورة للاستقرار والأهلية للثقة). ففي الأسبوع الثاني من الانتفاضة، انخفضت سوق الأسهم الإسرائيلية بنسبة ٥٠٪، الأمر الذي يظهر إلى أي مدى يمكن لتحركات شبيهة بالانتفاضة أن تضر بالاستقرار الاقتصادي الإسرائيلي، بسبب اقتراب مستويات الحياة من الأنماط الغربية. إن الوقع العميق الذي خلفته الانتفاضة يظهر في موسم السياحة الشتوية، والقطاع الزراعي، وقطاع البناء. ويتكبد الفلسطينيون خسائر مادية وبشرية أكثر جداً، لكن سلاحهم السري يكمن تحديداً في اقتصادهم المتخلف، وفي مدى استراتيجيات البقاء التي طورتها العائلة الفلسطينية طوال السنوات الخمس عشرة الماضية على الأقل.

تراجع المجتمع المدني وغياب الدولة

السمة العسكرية المتزايدة للمواجهات، والجغرافيا الجديدة للمقاومة، لا تفسران تماماً أحد أهم الاختلافات بين الانتفاضة الحالية والانتفاضة التي سبقتها: غياب العصيان المدني الأوسع نطاقاً. وربما كان هذا موطن الضعف القاتل في هذه الانتفاضة. فباستثناء مسيرات الشموع وتشييع الشهداء داخل المدن، فإن أكثرية السكان ظلت بلا دور فاعل حقيقي في الانتفاضة. ولم يكن هذا نتيجة خيار مقصود، وإنما نتيجة كون أنواع التركيبات السياسية التي جعلت التنظيم على الصعيد المحلي المحرك الأساسي للانتفاضة الأولى، في سنواتها الأولى على الأقل، لم تعد قائمة. فاللجان الشعبية والمحلية، إضافة إلى التنظيمات الجماهيرية (ومعظم الحركات السياسية التي كانت تدعمها)، بدأت بالتداعي عند نهاية الانتفاضة الأولى تحت الوطأة التراكمية لطرق قمع التمرد الإسرائيلية. غير أن حرب الخليج أعاقت صحوتها من تلك الكبوة، كما أعاقها أكثر اتفاق أوسلو وما تبعه من عملية تكوين الدولة.[٢٩] فتنفيس تعبئة الجماهير وتعميق اغترابها عن العمل السياسي (حتى الانتفاضة الحالية) كانا أبرز ما أسفر عنه حكم السلطة الفلسطينية.[٣٠]

وفي الوضع الحالي، فإن التركيبات الوحيدة الباقية لتنظيم المقاومة المدنية هي المنظمات الأهلية "المهنية"، وما تبقى من الأحزاب السياسية. أمّا المنظمات الأهلية، فإن حدودها البنيوية (منظمات محترفة تفتقر إلى قاعدة جماهيرية) وتركيزها البرامجي على القضايا التنموية والإدارية جعلاها عاجزة عن التنظيم على الصعيد الجماهيري.[٣١] وبالمثل، فإن دور تعبئة الجماهير الذي كانت تقوم به الأحزاب السياسية (باستثناء فتح، وبدرجة أقل حركة حماس) قد طُمس فعلاً جراء ما انتابها بعد أوسلو من أزمات تنظيمية وسياسية لم تتعاف منها قط.

ومن سخرية الأقدار أنه مع غياب "المجتمع المدني"، فإن الغياب الآخر في الانتفاضة الحالية

هو غياب القيادة السياسية عن أي دور تنظيمي واضح المعالم. فطوال الشهر الأول من الانتفاضة لم تصدر أية توجيهات عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو السلطة التنفيذية للسلطة الفلسطينية، أو المجلس التشريعي الفلسطيني، التي لم يجتمع أي منها في الأشهر الأولى للانتفاضة.[٣٢] وفي المقابل، فخلال الانتفاضة الأولى، ركبت قيادة المنظمة في تونس مد الانتفاضة ودعمتها بالاندفاع السياسي الأساسي من خلال مختلف أنواع المساندة اللوجستية والتوجيه الاستراتيجي الذي قدمته المنظمة بقيادة "الجبهة الغربية" في المنظمة، والتي كانت تنقل توجيهاتها ودعمها من خلال كوادر فتح المحلية والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة.

والغياب الظاهر للدولة في الانتفاضة الحالية يبدو أكثر إشكالاً لأن المنظمة عملت خلال الأعوام المنصرمة على تعزيز وجودها في فلسطين، وأنشأت فيها جهاز دولة جنينية كاملاً. ومع ذلك فمن المفارقات أن هذا الحضور نفسه هو الذي يفسر كونها غير مرئية فعلاً. فالدخول في عملية أوسلو هو ما مكن القيادة من العودة، والعنصر المحوري في الصفقة ـ على الأقل من خلال الرؤية الإسرائيلية ـ هو الدور الذي ستقوم به السلطة الفلسطينية في شؤون الأمن. وهكذا، كان "التعاون الأمني" بالنسبة إلى إسرائيل والولايات المتحدة تاج العروس في اتفاقات أوسلو ذات المنحى الأمني المتزايد. وفي هذا السياق، فإن الدعوات المتكررة التي وُجِّهت إلى عرفات من أجل "وقف العنف" لم تفترض ضمناً مسؤوليته عن المبادرة إلى العنف فحسب، بل كانت تستند أيضاً إلى الافتراض أنه كان ينتهك الدور الأساسي الذي حُدِّد له (من هذا المنظار الأمني) في أوسلو. ويمكن لهذه التحذيرات أن تُقرأ أيضاً باعتبارها طريقة للمطالبة بإعادة تطبيق التعاون الأمني، لأن الوقف الفعلي وغير المعلن للتعاون الأمني ربما كان أقوى رسالة استطاعت السلطة الفلسطينية أن توجهها إلى إسرائيل.

عرفات لم يبدأ الموجة الحالية من الاحتجاجات، لكن من الواضح أنه شجعها من خلال وقوفه على الحياد وتركها تتصاعد. علاوة على ذلك، فمع أن السلطة الفلسطينية لم تأخذ الانتفاضة على عاتقها، فهي ليست بعيدة عن التدخل فيها إطلاقاً. والواقع، إن طبيعة استراتيجية حكمها تسمح بانخراطها من خلال عدة هيئات ذات ارتباط غير مباشر بهيئات السلطة ـ ولا سيما من خلال تنظيم فتح (الذي لا يُعَدّ هيكلية رسمية تابعة للسلطة الفلسطينية)، وإلى حد أقل من خلال عناصر في جهاز الأمن. ويجب أن نلاحظ أن علاقة فتح المركبة بسلطة الدولة (والصلات التي تربط الكثيرين من كوادرها في الشارع بأجهزة الأمن) من شأنها أن تقيد توسع الانتفاضة في اتجاه الساحة المدنية، وذلك بسبب ميلها إلى إيلاء العمل المسلح الأولوية بدلاً من تنظيم العصيان المدني.

لقد أشار عدد من المحللين النقديين إلى حكم السلطة الفلسطينية باعتباره يستند في جوهره إلى نموذج منظمة التحرير في لبنان مع تكييفه وفقاً لخصوصيات الضفة الغربية وقطاع غزة. وقوام هذه الحجة أن المنظمة في لبنان دمجت المجتمع المدني والسياسي في حركة واحدة شاملة.[٣٣] وقد أفضى ذلك إلى نظام ضعفت فيه الخطوط الفاصلة بين الهيئات العسكرية، والهيئات الصانعة للقرارات السياسية، والتنظيمات المدنية. ومع مرور الزمن بات النظام موسوماً بالمحسوبية كأساس لآليات السلطة.[٣٤] ويمكن أن يشاهد هذا النموذج داخل الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال تداخل المؤسسات السياسية والمدنية، الهيئات المنتخبة ديمقراطياً، واللجان المعينة سياسياً، وقوات الأمن التي تقوم بأدوار متعددة ومتناقضة.[٣٥] لكن، خلافاً للوضع في لبنان، فإن وظيفة هذه الاستراتيجيا العامة في ظل السلطة الفلسطينية لم تكن التعبئة، وإنما السيطرة وضم الفعاليات إلى السلطة، إضافة إلى تمييع حكم القانون ودور المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً. فضرورة الحفاظ على منظمة التحرير ممثلاً لجميع الفلسطينيين في كل مكان قد وفرت الآلية الأساسية لقدرة عرفات على تمييع دور الهيئات المنتخبة ديمقراطياً، كالمجلس التشريعي الفلسطيني، عبر منظومة من الأفراد المعينين.

وفي الوضع الحالي، يقف جهاز الدولة الرسمي على الحياد ويتيح لعناصر تمثل مختلف فصائل "حركة التحرر الوطني" وفروعها أن تبرز على

الساحة. وحركة فتح هي، من هذه الناحية، أنشط اللاعبين المنظّمين في الشارع. غير أن التنظيم الذي لهجت الألسن به لا يرتبط ارتباطاً رسمياً بالسلطة الفلسطينية، وأجهزتها العسكرية. وقد دخل الساحة، في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر، وإلى جانب التنظيم، كيان سياسي جديد هو اللجنة الوطنية والإسلامية العليا لمتابعة الانتفاضة. ومما لا يخلو من دلالة أن اللجنة التي تضم كل الفصائل السياسية في منظمة التحرير، إضافة إلى الجماعات الإسلامية (حماس، والجهاد الإسلامي، وبصورة منفصلة حزب الخلاص ـ الحزب السياسي التابع لحماس)، لا تطلق على نفسها اسم "القيادة الموحدة"، أسوة بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الأولى، بل "لجنة متابعة"، بكل بساطة. ويصف منشورها الأول، غير المرقم أو المؤرخ، دورها بأنه توفير التوجيه لا القيادة الفعلية. وفي الوقت نفسه، يبدو أنها توكل إلى السلطة الفلسطينية دور المشاهد المتعاطف: فالسلطة الفلسطينية ذُكرت مرتين في المنشور، وذلك في إطار تقديم المعونة الاقتصادية لضحايا الانتفاضة. ومن السمات البارزة الأُخرى في المنشور تشابه الفعاليات التي دعت إليها مع تلك التي دعت إليها الانتفاضة الأولى. فمن ذلك أن توصياتها العملية للسكان تشتمل على تأليف لجان دفاع، ومقاطعة المنتوجات الإسرائيلية، وترويج المنتوجات الوطنية، ومشاركة النساء، ودعوات عامة إلى الوحدة الوطنية. ولئن كان ثمة هدف استراتيجي عام ينطوي عليه المنشور، فهو يتعلق بالمستعمرات. فأبرز ما يُذكر في هذا الشأن الدعوة إلى توحيد الجهود لعزل المستعمرات وتجريد المستوطنين من السلاح تمهيداً لجلائهم عن الأراضي المحتلة.

وقد نشرت اللجنة الوطنية والإسلامية العليا لمتابعة الانتفاضة في "الحياة الجديدة"، صحيفة السلطة الفلسطينية، دعوة إلى فعاليات يومية "للجماهير" ـ ولا سيما دعوات إلى مسيرات سلمية من قبل قطاعات متنوعة من السكان، إضافة إلى دعوات إلى التصعيد أحياناً من أجل كسر الحصار الإسرائيلي المفروض على المدن والقرى. لكن قلةمن الفصائل والمجموعات الخمس عشرة، المكونة للجنة، تتمتع بقدرة تنظيميةعلى الأرض؛ فأكثريتها فقدت منذ زمن بعيد دعم الجماهير، ويُنظر إلى قياداتها باعتبارها قيادات تاريخية تم استيعابها بطرق متعددة في نظام حكم السلطة الفلسطينية. أمّا الاستثناءات فهي "فتح" التي تتمتع بشبكة من المحسوبيات والنفوذ، لكونها حزب الدولة، والتي تمددت ولم تتقلص منذ اتفاقات أوسلو، وحركة حماس التي ظلت، بصفتها المعارض الأساسي لأوسلو، خارج السلطة الفلسطينية حتى الآن. لكن حركة حماس، مع ما تحمله من عداء السلطة الفلسطينية لها، لم تزل مترددة في القيام بدور مركزي في الانتفاضة: فدورها، كما تمت الإشارة إليه من قبل، قد تراجع مع أن خطابها الديني تم تبنيه جماهيرياً (وإن بصورة معدلة). فعلى الصعيد التنظيمي في الشارع ستظل فتح، إذاً، الحركة السياسية الأساسية في الانتفاضة.

وبينما حاولت اللجنة الوطنية والإسلامية العليا لمتابعة الانتفاضة أن تعطي توجهاً خاصاً للانتفاضة، فمن الواضح أن لموجة الاحتجاجات ديناميتها الخاصة. وبتحديد أكثر، وكما في معظم الثورات الشعبية، فثمة في داخلها تيارات سياسية متعددة، وغالباً متعارضة. وهكذا، فإن الانتفاضة الحالية زادت، على الأرجح، في شعبية عرفات، لكنها عززت في الوقت نفسه دور فتح لا كحزب السلطة الفلسطينية فحسب، بل أيضاً كقوة شعبية قادرة على تعبئة الشارع وقيادة المواجهات ضد العسكر الإسرائيلي والمستوطنين. وقد عقدت صفقة ضمنية. فالقيادة الفلسطينية باتت تعلم، منذ انتفاضة النفق سنة ١٩٩٦، أن الشارع لن يسمح لها مرة أُخرى بأن تقايض الهبة الشعبية بمجرد استئناف للمفاوضات. وهذا ما يجعل من المستحيل على السلطة أن تلجم الانتفاضة قبل تحقيق انتصار ملموس على الأرض. وما دامت القيادة تلتزم هذه القاعدة، فإن المساندة الشعبية لها ستظل على حالها.

يقبع خلف هذا النقد المتزايد عجز السلطة الفلسطينية عن توفير الدعم التنظيمي واللوجستي الأساسي للسكان المدنيين خلال الصدامات.

فالجمهور لا يملك أية توجيهات في مجال الدفاع المدني أو الطوارئ المدنية، ولا يوجد مؤشر إلى أن السلطة مستعدة لمواجهة احتمالات نشوء أحوال حرجة كانقطاع الكهرباء، أو الماء، أو البنزين، ولا يمكن الركون إلى قدرة الحكومة، المعروفة بمحدودياتها، على معالجة الخسائر الاقتصادية المتزايدة التي يتكبدها السكان. كل هذه النقائص ـ التي لا يمكن التعويض عنها بالرؤية والقدرات المحدودة للجنة الوطنية والإسلامية العليا لمتابعة الانتفاضة ـ تعد في النهاية مؤشرات إلى تقصير السلطة الفلسطينية. ومن شأن الانتفاضة الحالية أن تشكل امتحاناً حاسماً لقدرات السلطة الفلسطينية على أن تكون حكومة مؤهلة فعلاً . وهو الأمر الذي أخفقت حتى اليوم في تحقيقه، وفي تجاوز تقاعسها الحالي عن دورها المعلن كقيادة تاريخية لحركة تحرر وطنية.

الانتفاضة إلى أين؟

مع دخول الانتفاضة شهرها الثالث، بات من الممكن التحدث عن تيارين متناقضين داخل فلسطين. الأول يدعو إلى استخدام المكاسب السياسية التي حققتها الانتفاضة (ازدياد الدعم العربي، وعزل المستعمرات، وتصاعد النقد لإسرائيل، والتعاطف الأوروبي) لرفع سقف مفاوضات على نمط كامب ديفيد في حال استئنافها، بحيث يتمكن الفلسطينيون من انتزاع شروط أفضل من تلك التي كانت متاحة في تموز/ يوليو. وهذا فيما يبدو هو موقف محمود عباس (أبو مازن) وأغلبية عناصر القيادة الفلسطينية التي شاركت في المفاوضات. أمّا التيار الثاني فيدعو إلى مواصلة الانتفاضة وتعزيز قواعدها الجماهيرية، وإلى التغيير المؤسساتي داخل السلطة الفلسطينية (وفي جملة ذلك إجراء انتخابات نيابية جديدة)، ويمثله الجناح الأكثر تشدداً في فتح والأحزاب المعارضة.[٣٦] ومع أن عرفات لم ينضم إلى أي من التيارين، فيبدو أنه يلعب لعبة الانتظار. ومع أنه سيسمح حتماً للتيار الأكثر تشدداً بأن يستمر (إلّا إذا أصبحت الدعوات إلى الإصلاح السياسي الداخلي أكثر حدة)، فالأرجح أن يتجه إلى المفاوضات إذا ما بدا له أن الوقت ملائم، أو إذا وصلت الانتفاضة إلى طريق مسدود.

وفي هذه الأثناء، وكما تمت الإشارة إليه آنفاً، كان بدأ يظهر تحول خلال الشهر الثاني للانتفاضة بعيداً عن الحصيلة اليومية من المتظاهرين الشباب عند محاور الاتصال بين المنطقة أ والمنطقة ب (وهي، في معظم الأحيان، حدود المراكز المدينية ومشارف مراكز الجيش الإسرائيلي) إلى عمليات ضاربة ضد المستعمرات والمستوطنين. أمّا الحصيلة الصافية لهذا التحول فكانت ازدياداً في عدد الإصابات والوفيات الإسرائيلية، وتغيراً نوعياً في نسبة الوفيات الإسرائيلية إلى الوفيات الفلسطينية (التي لا تزال ١/١٥، لكن أدنى من ١/٢٠ سابقاً). وهكذا فإن الهبة التي بدأت انتفاضة من أجل الأقصى وسيادة الفلسطينيين على القدس بدأت تتحول بالتدريج إلى معركة من أجل المستعمرات. ومن الواضح أن الخطاب الفلسطيني قد تصلب نتيجة ذلك حيال إخلاء المستعمرات كلياً. أمّا داخل إسرائيل، فقد بدأت أصوات مهمة، وفي طليعتها عدة تصريحات لحركة السلام الآن، خلال تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الأول / ديسمبر، تدعو إلى الانسحاب من المستعمرات، وفي جملة ذلك تفكيك مستعمرات غزة.[٣٧] وقد أظهرت دراسة أجرتها "داحف"، في ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠، أن ٦٣٪ من الجمهور اليهودي كانوا يؤيدون إخلاء مستعمرات الأراضي المحتلة إخلاء كلياً، أو جزئياً.[٣٨]

ويبدو إذا ما حكم المرء قياساً على التصريحات التي تدلي بها شخصيات كبرى في السلطة الفلسطينية، أن القيادة بدأت تُدخل في منطق الانتفاضة أهدافاً استراتيجية ومناهج استراتيجية لتحقيق الأهداف. وجاء التعبير عن هذه الأهداف على لسان وزير الإعلام، ياسر عبد ربه، في لقاء جماهيري في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر في رام الله. فبعد الملاحظة أنه يجب أن تتبنى الانتفاضة وسائل سلمية للاحتجاج، وأنه يجب أن يُقَنَّن استعمال الأسلحة نظراً إلى الانتقام المدمر الذي يرد به الإسرائيليون، حدد ثلاثة أهداف مركزية للانتفاضة: استئناف مفاوضات السلام على أساس الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧ (بدلاً من

قاعدة مبادلة الأراضي)؛ توسيع رعاية المفاوضات بحيث تشمل شركاء آخرين سوى الولايات المتحدة، كالاتحاد الأوروبي ومصر والأردن (وربما روسيا)؛ إنشاء قوة دولية في فلسطين لحماية السكان المدنيين كمقدمة للوصاية على الأراضي المحتلة بينما يتم التفاوض في شأن مستقبلها.[٣٩] (ومما يثير الانتباه أن أمين سر تنظيم فتح مروان البرغوثي، الذي تكلم في اللقاء الجماهيري ذاته ودعا بقوة إلى تصعيد الانتفاضة، انضم إلى قيادة التيار السائد في معارضة إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد).

أمّا الهدف من استقدام قوة لحفظ السلام وإضافة شركاء آخرين إلى عملية المفاوضات فهو انتزاع إطار المفاوضات من سيطرة الولايات المتحدة والسياسة الإسرائيلية، ووضعه مرة أُخرى ضمن نطاق القانون الدولي. ولمّا كانت المستعمرات غير شرعية بحسب القانون الدولي (بينما لا تعدو كونها مسائل يتم البحث فيها في مفاوضات الوضع النهائي في إطار أوسلو)، فإن القيادة ترى أن إطاراً كهذا يعزز إمكان تفكيك المستعمرات، وزيادة الضغط الدولي من أجل تسوية تنبني على إنشاء دولة فلسطينية استناداً إلى حدود سنة ١٩٦٧. لكن يبدو أنه بينما أفلحت الانتفاضة في إيجاد مناخ داخل إسرائيل أكثر ملاءمة لإزالة المستعمرات وتطبيق أدق للقرار ٢٤٢، فإن موقفاً جديداً (عززته الصدامات بين العرب الإسرائيليين واليهود في تشرين الأول / أكتوبر) برز في مواجهة تطبيق حق عودة اللاجئين إلى إسرائيل.

لئن كان من الممكن اعتبار الأهداف التي حددها عبد ربه بمنزلة الإطار العام لأهداف السلطة في المرحلة الحالية، فإن ثمة هدفاً أكثر قابلية للتحقيق هو إنجاز انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى حدود سنة ١٩٦٧. ومن شأن انسحاب كهذا أن يستلزم تفكيك عدد من المستعمرات أكثر من العدد الذي تنوي إسرائيل تفكيكه حالياً، وأن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ليست مقطعة الأوصال، وإلى تكلفة لا تبلغ حد توقيع بند "إنهاء الصراع". لكن إنجازاً كهذا يفترض قبول إسرائيل ـ ربما في عهد شارون ـ بتسوية لا تتضمن بند "إنهاء الصراع".

وهكذا يغدو دور الانتفاضة وسيلة للحفاظ على الضغط على عدد من الجبهات. فاستمرار المواجهات يؤكد من جهة عدم إمكان استمرار الوضع على ما هو عليه، واستحالة العودة إلى حيث توقفت عملية أوسلو في إطار التمرد عليها من جهة أُخرى. علاوة على ذلك، فإن ردة الفعل العسكرية الإسرائيلية ستساعد في تبرير الحاجة إلى قوة حفظ سلام دولية لحماية السكان. والعمليات المسلحة المحدودة ضد المستعمرات ستبعث برسالة إلى المستوطنين فحواها أنه لن يكون في إمكانهم البقاء بسلام داخل الأراضي الفلسطينية، وبرسالة إلى إسرائيل أن ثمن الحفاظ عليهم حيث هم سيكون باهظاً مالياً وعسكرياً.

غير أن الثغرة الأساسية في منطق هذه الاعتبارات هي أنه مع استثناء ممكن لمدينة الخليل، فإن السنوات القليلة الماضية قد شهدت تنامياً للتضافر الواعي بين الجيش والمستوطنين. قياساً بعلاقاتهم الخلافية قبل أوسلو. وإن تنامي الوجود العسكري الدائم في المستعمرات مع كل انسحاب جديد يوحي بتطبيع هذا التحالف بين المستوطنين والجيش والمصالح الناشئة عنه. إن قوة الجيش وتجسيده في شخص رئيس الحكومة ينذران بسيناريو لإنهاء الانتفاضة يفترض أولاً، على الأقل، محاولة لفرض حل عسكري؛ على الأقل، هذا هو التصور الذي يرسمه شارون على أهبة وصوله إلى سدة الحكم.

من إنجازات الانتفاضة الأولى البرهنة على عدم جدوى الحل العسكري. وقد أكدت ذلك قدرة الشارع الفلسطيني على الاستمرار في المقاومة تحت الوطأة الهائلة للعقوبات الجماعية وتدابير مكافحة العصيان التي عُبِّئت ضدهم. وإذ كانت الحركة الوطنية مقصّرة من ناحية التنظيم أو المبادرة، فقد أظهرت طوال أكثر من خمسين عاماً قدراتها العنيدة على البقاء في أوضاع شديدة العسر. وبينما تدل كل المؤشرات على القدرات الاستمرارية للجماهير، وعلى أن القيادة تراهن على قدرتهم على الصمود، فإن الفارق المهم الآن هو أن الشعب الفلسطيني أقل تسامحاً مع القيادة في استثمار حصيلة الانتفاضة الثانية على نحو يكرر ورطة أوسلو. ■

المصادر

١ Edward Said, *Peace and Its Discontents* (New York: Vintage, 1995).

٢ Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (Berkeley: University of California Press, 1995).

٣ بشأن مناقشة أكثر تفصيلاً لهذا الموقف، أنظر: ممدوح نوفل، "قصة اتفاق أوسلو" (عمان: الأهلية للنشر، ١٩٩٥)، وخصوصاً "سلام شامل أم تسوية؟"، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٨.

٤ أشار عزمي بشارة، في محاضرة له بتاريخ ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، إلى أن "الخطوط الفلسطينية الحمر"، ذاك المصطلح الذي تكرر استعماله من قبل عرفات ومعارضيه كدليل يسترشد به في مفاوضات السلام، لم يحملها الإسرائيليون على محمل الجد قط، بل عدّوها مجرد خطابة لا طائل فيها، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالقدس والمستعمرات. أنظر: "الحياة الجديدة" (رام الله)، ٢٥/١٠/٢٠٠٠.

٥ أنظر: "القدس"، ٢٨/٩/٢٠٠٠.

٦ تستند هذه التفصيلات إلى مقابلة مع مناحم كلاين، نشرها غراهام أشر في:
Publico (Lisbon), 14 September 2000.

٧ Ibid.

٨ بحسب هنية، قيل للفلسطينيين إن المدينة القديمة سيكون لها وضع خاص ينطوي على السيادة الفلسطينية على الأحياء الإسلامية والمسيحية، والسيادة الإسرائيلية على الأحياء اليهودية والأرمنية. أنظر: أكرم هنية، "أوراق كمب دايفيد" (رام الله: دار الأيام، ٢٠٠٠)، ص ٤٢، ٤٣.

٩ مقابلة أشر مع كلاين.

١٠ عوزي، بنزيمان، "أروقة السلطة ـ تعب المعركة"، "هآرتس"، ٣/١١/٢٠٠٠. وفي موضع لاحق من المقال يقول بنزيمان إن "المصادر الإسرائيلية والفلسطينية تؤكد أن عرفات أوضح تماماً أنه لن يوقّع اتفاقاً يعلن إنهاء الصراع ما دام حق العودة لم يتحقّق. وهو مستعد، في أقصى الحالات، لأن يوقّع تصريحاً يعلن فيه عدم وجود مطالب أخرى بالنسبة إلى الموضوعات التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها."

١١ Amnon Raz-Krakotzkin, "Different Aspects of the Bloody Events," in *Between the Lines* (Jerusalem), November 2000, pp. 10-14.

١٢ Ibid., p. 21.

١٣ Ibid.

١٤ من أجل مناقشة لهذه القضايا، راجع:
Salim Tamari, "Jerusalem's Unsacred Geography," in *Capital Cities and Urban Governance in the Middle East,* ed. Seteney Shami (Toronto: University of Toronto Press, forthcoming 2001).

١٥ بشأن سجل منظم للصدامات بين المزارعين والمستوطنين خلال الانتفاضة الثانية، أنظر الموقع التالي في الإنترنت:
www.alternativenews.org/settlers-violence

١٦ Uri Avnery, "A Lost War," in *The Independent Palestinian Information Network*, from: http://www.infopal.org/palnews
يرى أفنيري "أن الجيش الإسرائيلي كان يتدرب منذ عدة أشهر على المواجهة استعداداً لإعلان الفلسطينيين إقامة دولتهم من طرف واحد." ويستند هذا النهج إلى مقولة بسيطة: أخذ ثمن باهظ جداً، كما فسر الجنرالات بلغتهم الخاصة.

١٧ من أجل نظرة شاملة إلى أحجية قوات الأمن الفلسطينية المتداخلة، راجع:
Graham Usher, "The Politics of Internal Security: The PA's New Intelligence Services," in *Graham Usher, Dispatches from Palestine* (Sterling, Va.: Pluto Press, 1999).

١٨ عن الملامح العسكرية للانتفاضة الثانية، أنظر:
Saleh Abdul-Jawad, "The Intifada's Military Lessons," *Palestine Report*, 25 October 2000.

١٩ رايات "حزب الله" الصفر المنتشرة في كل مسيرات التشييع هي التي ترفعها الجماعات الوطنية، لا رايات حركة حماس.

٢٠ ياسر عبد ربه، "الأيام" (رام الله)، ١٥/١٠/٢٠٠٠.

٢١ راجع، تحديداً: حسن خضر، "خيبر، خيبر يا يهود"، "الأيام" (رام الله)، ٦/١١/٢٠٠٠.

٢٢ يوسي داهان، "يديعوت أحرونوت"، ١٩/١٠/٢٠٠٠؛ راجع أيضاً: زئيف شيف، "هآرتس"، ٢٠/١٠/٢٠٠٠، حيث كتب أن السببين الأساسيين لما شعر به الإسرائيليون من صدمة جراء الاضطرابات هما: (١) مشاركة العرب داخل إسرائيل؛ (٢) "انفجار بالون الأمن المزيف الذي لم نزل نعيش في ظله"، من حيث سلامة السير على بعض الطرق في إسرائيل.

٢٣ تتجاهل الاتهامات الإسرائيلية المتعلقة بدور التلفزة الفلسطينية في "التحريض" كون الصور التي تظهر على التلفزة الإسرائيلية كثيراً ما كانت السبب في "تحريض" الشارع الفلسطيني في الانتفاضتين. علاوة على ذلك، فإن محدودية التلفزة الفلسطينية وخضوع تقاريرها للرقابة الصارمة يميلان إلى جعلها الأقل شعبية بين المحطات كافة.

٢٤ وهي نقطة أبرزها مراسل *Economist* في الشرق الأوسط (٢١ ـ ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠).

٢٥ UN Special Coordinator's Office (UNSCO), "The Impact on the Palestinian Economy of Confrontations, Mobility Restrictions, and Border Closures, 28 September + n 26 November 2000," 30 November 2000.

٢٦ يجب أن نتذكر أنه خلال الانتفاضة الأولى كان ثمة قطاع عام أصغر حجماً، وإن كان لا يستهان به، يتكون في معظمه من المدرسين والعاملين الصحيين الذين كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تستخدمهم. لكن لما كانت إسرائيل هي المستخدم المباشر لهم فإن رواتبهم لم تكن عرضة للمخاطر كما هي الحال اليوم.

٢٧ UNSCO, op. cit.

٢٨ Ibid.

٢٩ من أجل تحليل لهذه العملية، أنظر:
Rema Hammami, "NGOs: The Professionalization of Politics," *Race and Class 37*, no. 2 (1995).

٣٠ وصف عزمي بشارة ذلك بأنه جزء من "احتكار السلطة الفلسطينية للحيّز العام"، أنظر:
Azmi Bishara, "Reflections on the Realities of the Oslo Process," in George Giacaman and Dag Jorund Lonning, eds., *After Oslo: New Realities, Old Problems* (London: Pluto Press, 1998), pp. 212-226.

٣١ أنشط مظلة للمنظمات الأهلية هي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي قصرت أعمالها في الانتفاضة الحالية حتى الآن على إطلاق الدعوات في الصحف المحلية إلى مقاطعة تلقي الأموال من برنامج المساعدات الأميركية ومتابعة المشاركة في المشاريع الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة. وقد أسست الشبكة عدداً من فرق العمل، منها فريق لوضع استراتيجيات للوضع الداخلي. ويقوم عدد كثير من المنظمات المئة والعشرين الأعضاء بمراجعة أنشطته في محاولة للتفاعل مع مسيرة الانتفاضة والتأثير فيها.

٣٢ عُقد المجلس التشريعي الفلسطيني أخيراً في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر، لكنه كان اجتماعاً منقوصاً لأن حواجز التفتيش الإسرائيلية منعت نواب غزة من دخول الضفة الغربية، ولم يحضر إلاّ اثنا عشر نائباً، كما أن مداولاتهم اقتصرت على إرسال رسائل التضامن والتأييد ("القدس"، ٢/١١/٢٠٠٠؛ "الأيام"، رام الله، ٢/١١/٢٠٠٠). ومع ذلك فلا تفسير لعدم التئام المجلس قبل ذلك نظراً إلى الأوضاع الخطرة. وفي السادس من تشرين الثاني / نوفمبر، عقدت جلسة ثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله وغزة في الوقت نفسه. وشهد الاجتماعان حضوراً وافراً، وتم اعتماد توصية تدعو إلى تشكيل قوة حماية دولية وإنشاء صندوق طوارئ للتشغيل العام ("الأيام"، رام الله، ٧/١١/٢٠٠٠).

٣٣ George Giacaman, "In the Throes of Oslo: Palestinian Society, Civil Society and the Future," in Giacaman and Lonning, eds., op. cit., p. 6.

٣٤ راجع دراسة جميل هلال في شأن تركيبة السلطة الفلسطينية: "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ؛ رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨).

٣٥ Rema Hammami and Penny Johnson, "Equality with a Difference: Gender and Citizenship in Transitional Palestine," *Social Politics* (Fall 1999).

٣٦ ويمكن اجتناء خلاصة جيدة لهذه المواقف المتناقضة من وقائع الندوة التي نظمتها "مواطن" في رام الله في ٩ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠. وقد كان من جملة المتكلمين ياسر عبد ربه، ومصطفى البرغوثي، وعزمي بشارة، وإبراهيم دقاق، وجورج جقمان، ومحمود نوفل ("الأيام"، رام الله، ٢٠٠٠/١٢/٩).

٣٧ عن مراجعة لردة فعل المستوطنين على نيري ليفني، أنظر:
"Time to Leave," *Ha'Aretz Magazine*, 24 November 2000, pp. 9-11.

٣٨ Shahar Ginosar, "A Jewish Majority Supports The Evacuations of Settlements," *Yediot Aharonot*, 8 December 2000;
مترجم إلى العربية في "الأيام" (رام الله)، ٢٠٠٠/١٢/١٢. وقد قام بالدعوة إلى الانتخابات مصطفى البرغوثي، من زعماء حزب الشعب، وعزمي الشعيبي من فدا.

٣٩ "الأيام" (رام الله)، ٢٠٠٠/١١/٦.

يصدر قريباً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، ١٩٤٩-١٩٩٣

يزيد صايغ

المصدر: مجلة "نتيف"، العدد ٦ (٧٧)، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٧.

En découvrant ce dessin à la "une" du *Monde*, mes amis ont tiqué et se sont moqués de moi : "Encore du pathos !" J'avoue : j'ai voulu toucher les lecteurs comme je l'ai été moi-même. Finalement, ce dessin a été plébiscité. Mais, comme souvent, une image saluée pour sa force est en réalité portée par l'événement.

عندما اطلع أصدقائي على هذا الرسم في «لو موند» انزعجوا وسخروا مني: «مزيد من الإثارة!». أعترف: لقد أردت أن يتأثر القراء كما تأثرت أنا شخصياً. لكن، كما يحدث غالباً، فإن قوة الصورة مستمدة في الواقع من قوة الحدث.

المصدر: Le Monde, 3 octobre 2000.

أعادت "لو موند" نشر الرسم، مع مجموعة مختارة من الرسومات، في ملحق خاص وزع مع العدد الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١. وقد أخذنا الرسم من الملحق المذكور.